

النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة المبسطة وأثرها على تشجيع الاستثمار

The Legal System and the impact of establishing a Simplified Joint Stock Company on Encouraging Investment

إعداد: الدكتورة/ إيمان إحسان سامي إحسان

أستاذ القانون التجاري المساعد، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

Email: eman.ehsan24@gmail.com

المخلص

لقد شهدت الأنظمة السعودية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة، وقد شمل هذا التطور إدراج المنظم السعودي نوع جديد من الشركات التجارية في نظام الشركات، وذلك بموجب مرسوم ملكي رقم (م/132) بتاريخ 1 ذو الحجة 1443 هـ الموافق 30 يوليو 2022م، وسماه " بشركة المساهمة المبسطة". وطبقا لنظام الشركات، فإن هذا النوع من الشركات التجارية مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا النوع من الشركات يلعب دور مهم في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، ومن ثم، يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة المبسطة. وذلك، تبيان هدف المشرع من إدراج هذا النوع الجديد ضمن الشركات التجارية، ومن خلال إبراز مميزات وخاصيات هذه الشركة، وشروط تأسيسها، وتوضيح أثرها على الاستثمار. وذلك، عن طريق دراسة تحليلية للشركة المساهمة المبسطة في نظام الشركات السعودي الجديد. ومن خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج، أهمها تحديد مكانة شركة المساهمة المبسطة بين أنواع الشركات التجارية الأخرى، وما يميزها عن غيرها من الشركات. كما نتج عن هذا البحث، معرفة الفئة المستهدفة بهذا الشكل الجديد من أشكال الشركات التجارية، وكذلك الشروط المطلوبة قانونا لتأسيسها، أيضا نتج عن هذا البحث، توضيح أثر هذه الشركة على الاستثمار. وتوصي الدراسة بوضع تعريف خاص لشركة المساهمة المبسطة يوضح فيها، استقلال شركة المساهمة المبسطة عن غيرها من أشكال الشركات الأخرى، توضيح الشروط الخاصة بالنسبة للشركاء عند تقييم الحصص العينية.

الكلمات المفتاحية: شركة المساهمة المبسطة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الاستثمار، نظام الشركات الجديد،

المنظم السعودي

The Legal System and the impact of establishing a Simplified Joint Stock Company on Encouraging Investment

Abstract

Saudi regulations have evolved significantly in recent years. This development has included the inclusion of a new type of commercial company in the corporate system by the Saudi regulator, by Royal Decree No. (M / 132) dated Dhu al-Hijjah 1, 1443 AH, corresponding to July 30, 2022 AD. It was called the " Simplified Joint Stock Company" According to the corporate system, this type of business is reserved for small and medium-sized enterprises. This type of company plays an important role in promoting national and foreign investment, and this research is therefore aimed at examining the legal regime for the establishment of a simplified equity company. The aim of the legislature is to include this new type of business company, by highlighting the advantages and characteristics of the company, the conditions for its incorporation and by clarifying its impact on investment. That, through an analytical study of the simplified joint stock company in the new Saudi companies' system. Through this study, several conclusions have been reached, the most important of which is the determination of the position of a simplified equity company between the types of other business, and what distinguishes it from other companies. As a result of this research, the target group was identified with this new form of business, as well as the legal requirements for its establishment, as well as with the result of this research, the impact of this company on investment was clarified.

Keywords: Streamlined Joint Stock Company, Small and Medium Enterprises, Investment Promotion, New Saudi Companies System, Saudi Regulation. .

1. المقدمة

منذ إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والمملكة في تطور غير مسبوق، الذي أثر على التوجهات والسياسة الاقتصادية والمحلية، الإقليمية والعالمية للمملكة. من أهداف وتوجهات الرؤية تشجيع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أيضا جعل المملكة أرضا اقتصادية وقانونية خصبة لجميع هذه الاستثمارات. ولتحقيق ذلك كان لابد للمنظم السعودي تطوير السياسة التنظيمية والتشريعية، عن طريق دراسة قانونية حديثة ومتطورة لخلق بيئة قانونية تجارية متطورة تواكب هذه التحولات وتساهم في تشجيع الاستثمار الوطني، الإقليمي والعالمي بتقديم التسهيلات وإزالة العقبات القانونية والعملية التي تعيق هذه التطورات (رحال، 2023، ص295).

قد أصدر المنظم السعودي مؤخرا نظام الشركات الجديد في عام 1434هـ، والذي استحدث شكل من أشكال الشركات الجديدة والتي لم تكن موجودة في النظام السابق، التي أفردتها المنظم السعودي في الباب الخامس من النظام، تحت مسمى شركة المساهمة المبسطة. لم يسبق للمملكة العربية السعودية التطويق إلى استحداث مثل هذا الشكل من الشركات، حيث جاء النظام الجديد شاملا لأحكام تأسيس هذه الشركة ووضع نظامها الأساس وتمثيل هذه الشركة وإدارتها، وجاء استحداث هذه الشركة لتشجيع الاستثمار وتطوير اقتصاد المملكة نظرا لمرونتها وبساطة إجراءاتها (التميمي، 2022).

إن المملكة العربية السعودية أولت اهتماما كبيرا لقطاع ريادة الأعمال مما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، وذلك لما له دور في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنوع في مصادر الدخل المحلي، وخلق فرص جديدة للعمل، ان هذا الشكل من الشركات يعد الأكثر ملائمة لرواد الأعمال، ومعمول به في أكثر من دولة، استحداث المنظم السعودي مثل هذا الشكل من الشركات يؤكد على مرونة نظام اقتصاد المملكة الذي يراعي الصالح العام، ويدعم القطاع الخاص، ويعطي مرونة وحرية في مزاوله الأعمال التجارية بما يتناسب مع رغباتهم، وإزالة القيود التي تقيد المستثمرين (بن إبراهيم، 2022، ص 32).

كما تعد شركة المساهمة المبسطة من أحدث أشكال الشركات ظهورا في العصر الحديث، وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الإقليمية وثاني الدول العربية بعد المملكة المغربية في تبنيها للشركة في نظام الشركات السعودي الجديد (الصالح، 2021) ان استحداث المنظم السعودي لهذا الشكل من الشركات يعكس الجانب الإيجابي للوضع الاقتصادي في المملكة، الذي سوف يساعد المستثمرين والتجار.

1.1. مشكلة الدراسة

تطرح إشكالية الدراسة حول مدى ضرورة إدراج شكل شركة المساهمة المبسطة إلى أشكال الشركات الموجودة بالنظام، الذي نتج عنه عدة تساؤلات وهي:

1. ما أهمية وطبيعة شركة المساهمة المبسطة وما يميزها عن باقي الشركات؟
 2. ما سبب أن هذه الشركة ملائمة للشركات الناشئة؟
- وللإجابة عن هذه التساؤلات سيتم البحث في النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة المبسطة عن طريق تبيان مفهومها وخصائصها ومميزاتها والشروط القانونية لتأسيسها.

2.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة من خلال:

1. تبيان مفهوم شركة المساهمة المبسطة.
2. توضيح خصائص ومميزات هذه الشركة.
3. الشروط القانونية لتأسيس شركة المساهمة وأثرها على الاستثمار.

3.1. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الموضوع بالمميزات التي تحظى بها شركة المساهمة المبسطة هي طبيعتها القانونية المختلطة بين شركات الأموال وشركات الأشخاص، وأيضا تسمية الشركة بهذا الاسم يدل على تميزها عن غيرها من شركات المساهمة، حيث سلاسة تأسيسها وظهور واضح لسطان إرادة المساهمين في تأسيس الشركة. كما أن الشركة في مقدمتها تعزيز لمجتمع ريادة الأعمال، وتحديد قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

4.1. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية الخاصة بنظام شركة المساهمة المبسطة.

5.1. خطة البحث

المبحث الأول: مفهوم شركة المساهمة المبسطة وطبيعتها القانونية

المطلب الأول: مفهوم شركة المساهمة المبسطة

الفرع الأول: تعريف الشركة بمفهومها العام

الفرع الثاني: تعريف شركة المساهمة المبسطة بمفهومها الخاص

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة ومميزاتها

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة

الفرع الثاني: مميزات شركة المساهمة المبسطة

المبحث الثاني: شروط تأسيس شركة المساهمة المبسطة وأثرها على الاستثمار

المطلب الأول: شروط تأسيس شركة المساهمة المبسطة

المطلب الثاني: أثر شركة المساهمة المبسطة على الاستثمار

المبحث الأول: مفهوم شركة المساهمة المبسطة وطبيعتها القانونية

إن تطور التشريعات في المملكة العربية السعودية التي تهدف الى تطوير الدولة على جميع الأصعدة ومن ضمنها التطوير والنهضة الاقتصادية، دفع المشرع الى تطوير الشركات في السعودية واستحداث نوع جديد من أنواع الشركات وهي شركة المساهمة المبسطة.

المطلب الأول: مفهوم شركة المساهمة المبسطة

شركة المساهمة المبسطة هي نوع من أنواع الشركات التجارية التي تتمتع بتبسيط في هيكلها وإجراءاتها المطلوبة لتأسيسها وتشغيلها. تهدف هذه الشركات إلى تسهيل عملية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع روح ريادة الأعمال. بهذا يجب توضيح مفهوم الشركة العام ومفهوم شركة المساهمة المبسطة على وجه الخصوص.

الفرع الأول: تعريف الشركة بمفهومها العام

عرف المنظم السعودي الشركة في المادة الثانية من نظام الشركات بأن الشركة هي " كيان قانوني يؤسس وفقاً لأحكام النظام بناء على عقد تأسيس أو نظام أساس يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، واستثناء من ذلك، يجوز -وفقاً لأحكام النظام- أن تؤسس الشركة بالإرادة المنفردة لشخص واحد، ويجوز تأسيس شركات غير ربحية".

يستنتج من ذلك أن تعريف الشركة جاء بمجمله لجميع أنواع الشركات التي تنطبق عليها الأحكام العامة، وهذا لا يمنع من وجود استثناءات واردة على كل نوع من أنواع الشركات التي تحكمها الأحكام الخاصة بها.

الفرع الثاني: تعريف شركة المساهمة المبسطة بمفهومها الخاص

وردت شركة المساهمة المبسطة في المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة في نظام الشركات والتي لم تنص على تعريف خاص بشركة المساهمة، بل أسندت المادة أنها تسري عليها بعض أحكام شركة المساهمة التي تتوافق أحكامها مع طبيعة شركة المساهمة المبسطة. ولقد عرفت المادة الثامنة والخمسون من نظام الشركات شركة المساهمة بأنها " شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر، من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ويكون رأس مالها مقسمًا إلى أسهم قابلة للتداول، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها". ومن الأحكام الخاصة التي وردت في مفهوم شركة المساهمة المبسطة التالي:

1. للمساهمين في شركة المساهمة المبسطة تنظيم هيكل الشركة وطريقة عملها، وذلك في نظام الشركة الأساس.
2. يحل المساهمون محل الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة المساهمة، وذلك في نطاق الأحكام التي تسري على شركة المساهمة المبسطة. وللمساهمين تحديد من يتولى تلك الاختصاصات في نظام الشركة الأساس.
3. يمارس رئيس شركة المساهمة المبسطة أو مديرها أو مجلس إدارتها، بحسب الأحوال، جميع الاختصاصات المقررة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة ويحلون محلهم.

تم تعريف شركة المساهمة المبسطة من قبل أحد الباحثين بأنها " شركة يحدد المساهمون فيها رأس مالها، وتقسّم إلى أسهم، ويتولى المساهمون تنظيم هيكل الشركة وطريقة عملها وتحديد كيفية إدارتها في نظام الشركة الأساس، ويحلون محل الجمعية العامة في شركة المساهمة، وتقتصر مسؤوليتهم على أداء قيمة الأسهم المكتتب فيها، فالشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها" (الغامدي، 2022، ص 279).

يتضح من المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة أنه لا يوجد تعريف ولا مفهوم خاص في النظام يعرف شركة المساهمة المبسطة، بل أنه ربط مفهومها مع مفهوم شركة المساهمة مع وضع ضوابط وأحكام خاصة تحكم طبيعة الشركة. والتعريف الذي عرفه أحد الباحثين لم يكن بالتعريف الدقيق للشركة، بل ذكر أحكام الشركة وطريقة إدارتها. فلماذا يرجح أن يكون تعريف شركة المساهمة المبسطة بالمعنى العام للشركة مع إضافة الأحكام الخاصة لشركة المساهمة ليكون لدينا مفهوم خاص لشركة المساهمة المبسطة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة ومميزاتها

تنقسم الشركات بوجه عام إلى شركات مدنية وشركات تجارية، تقوم الشركات التجارية على اعتبارين اعتبار مالي واعتبار شخصي وقد تقوم بعض الشركات على كلا الاعتبارين. تحدد هذه الاعتبارات طبيعة الشركة العقدية والنظامية أو الأخذ بكلاهما (بالطبيب، 2022، 175). إن شركة المساهمة المبسطة من الشركات الجديدة التي لا بد من دراسة طبيعتها القانونية لمعرفة هل هي شركة قائمة على الفكرة التعاقدية مثل شركات الأشخاص، أم هي شركة خاضعة للمشرع والنظام القانوني مثل شركات الأموال، أم للشركة طبيعة قانونية خاصة بها. بالإضافة سيتم دراسة مميزات ومدى اختلاف شركة المساهمة المبسطة عن غيرها من الشركات.

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة

إن خصائص وطبيعة شركات الأموال تختلف عن شركات الأشخاص، وقد تم ظهور عدة اختلافات على تحديد طبيعة شركة المساهمة المبسطة من حيث تحديد تصنيفها وطبيعتها. ظهرت نظريتان من أجل تحديد الطبيعة القانونية للشركة أولها النظرية الكلاسيكية، التي تستند على الطابع العقدي والطابع النظامي للشركة.

والنظرية الحديثة، التي تستند على فكرة المشروع لتنظيم القوانين التي تخدم الاقتصاد (رحال، ص263). لهذا كل شركة تتخذ الشكل والطبيعة المناسبة لها بحسب الغاية التي أنشأت بسببها.

اعتبر الفقه أن شركة المساهمة تعتبر من شركات الأموال (السباعي، 2005، 20). وهذا صحيح باعتبار أن هذه الشركة ضمن شركات الأموال لما أعطاه النظام لها من خصائص، إعطاء النظام مسمى شركة المساهمة المبسطة يعتبر بمثابة الدلالة على أنها شكل من شركات المساهمة. بتحديد وجود نوعين من أنواع شركات المساهمة، شركة مساهمة ذات طبيعة معقدة بتأسيسها وإدارتها ورقابتها، وشركات مساهمة مبسطة في إنشائها وإدارتها ورقابتها واتخاذ القرارات وشكلها (عبيباية، 2017، 82). لهذا اعتبر الفقه أن شركة المساهمة المبسطة أقرب إلى شركات الأموال، بسبب إخضاع شركة المساهمة المبسطة لبعض من الأحكام العامة بشركة المساهمة وذلك بما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة بها التي وردت في نص المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة. فشركة المساهمة المبسطة شركة مستقلة كشكل من أشكال الشركات في نظام الشركات السعودي.

تسمية شركة المساهمة المبسطة لا يعتبر مجرد مسمى، بل هو يعطي امتياز وانفراد للشركة عن غيرها من شركات المساهمة، فهي شركة لا تنطوي في تأسيسها على إجراءات معقدة، وسلطان الإرادة حاضر بقوة في تنظيم هذه الشركة (عبيباية، 87). شركة المساهمة المبسطة شركة مستقلة عن باقي الشركات وخاصة شركة المساهمة، وهي تقوم بصورة كبيرة على مبدأ الحرية التعاقدية بين الشركاء.

لقد أخذ بعض الباحثين بأن شركة المساهمة المبسطة، شركة ذات طابع مختلط تجمع بين الاتجاه العقدي وهو عقد يشترط لقيامه وصحته ما يشترط في باقي العقود من رضا ومحل وسبب وأهلية قادرة على مباشرة التصرف، والاتجاه الأخر هو اتجاه التنظيم القانوني والذي ينظر إلى أن الشركة ذات شكل وقالب حدد القانون أحكامه، غير أنه تدخل المنظم في تنظيم الشركة لم يقلل من الطبيعة العقدية لها، فهي كيان لا يقوم إلا بتوافق إرادة الأطراف المنشئين لها ابتداءً، إلا أن مقدار الطبيعة العقدية للشركة تحدد باختلاف مقدار تدخل المشرع في تنظيم الأحكام الخاصة بالشركة. وبناء على ذلك لا يمكن اعتبار شركة المساهمة المبسطة شركة من شركات الأموال مثل شركة المساهمة وذلك لأن التشريعات والقوانين التي أخذت بها منحت للمؤسسين للشركة قدراً كبيراً من الحرية في إدارة وتنظيم الشركة، كما أنه لا يمكن وصفها أيضاً بأنها من شركات الأشخاص، لذلك يرجح القول بأن شركة المساهمة المبسطة من الشركات المختلطة والتي تجمع بين خصائص شركات الأموال مثل شركة المساهمة وشركات الأشخاص مثل شركة التضامن (الصالح، 20).

بالنظر إلى الاختلافات الخاصة بطبيعة شركة المساهمة المبسطة يتضح بأن المنظم السعودي في نظام الشركات قد أخذ بفكرة الطبيعة المختلطة. والتي قد تكون فيها فكرة التعاقدية طاغية على فكرة النظام، إلا أنها كانت جامعة بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص. وهذا يؤكد أن المنظم السعودي اعتبر أن شركة المساهمة المبسطة هي شركة مستقلة ومميزة عن باقي الشركات وخاصة عن شركة المساهمة.

الفرع الثاني: مميزات شركة المساهمة المبسطة

تتميز شركات المساهمة المبسطة عن غيرها من الشركات بميزتين أساسيتين وهي الحرية التعاقدية في تأسيسها واعتبار شركة المساهمة المبسطة في الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة.

أولاً: الحرية التعاقدية في تأسيس شركة المساهمة المبسطة:

تتميز شركة المساهمة المبسطة بإعطاء الحرية التعاقدية لشركائها، حقيقة أنها ليست الشركة الوحيدة التي يتمتع فيها الشركاء بحرية التعاقد، بل نجد هذه الحرية وسلطان الإرادة في تأسيس شركات الأشخاص وتحديدًا شركة التضامن. وإذا كانت حرية التعاقد أساس شركات الأشخاص، فلا نجدها في شركات الأموال تحديدًا شركة المساهمة (العريبي، الفقي، 2003، ص 230). لأن شركات المساهمة لا تخضع لعقد تأسيسها إلا في إنشائها، أما إدارة الشركة وتسييرها ورقابتها واتخاذ القرارات في جمعياتها فهو خاضع للتنظيم القانوني للشركة، لهذا فهي خاضعة لفكرة النظام. أما شركة المساهمة المبسطة بالرغم أن بعض أحكام شركة المساهمة تنطبق عليها لكنها خاضعة لفكرة وهيمنة سلطان الإرادة في تنظيمها وهيكلتها.

الهدف من ترك المجال للحرية التعاقدية في شركة المساهمة المبسطة، هو إيجاد شكل قانوني من أشكال الشركات التجارية من أجل الاتفاق بين الشركاء داخل قالب قانوني. وترك المشرع أيضا الحرية التعاقدية في مجال الإدارة والتسيير فلم يخضع شركة المساهمة المبسطة لتعقيدات شركة المساهمة، بل ترك لشركائها الاختيار بين الإدارة والتسيير (سعيد، 2022، ص 560). وهذه الحرية التعاقدية لتنظيم وإدارة الشركة لا تعتبر مجرد صلاحيات وامتيازات يتمتع بها الشركاء في شركة المساهمة المبسطة، بل تعتبر مسؤولية على الشركاء يترتب عليها التزامات ومسؤوليات. لهذا يجب على الشركاء في شركة المساهمة المبسطة اختيار طريقة الإدارة التي يكون من شأنها تحقيق الغرض الأساسي من إنشاء الشركة ومراعاة مصلحة الشركة والشركاء، حتى يتم ضمان استمرارية الشركة. (رحال، ص 267).

والخلاصة أن المشرع السعودي باستحداثه لشركة المساهمة المبسطة أعاد فكرة النظرية التعاقدية في تأسيس الشركات التجارية، التي تعتبر الشركة عقدا خاضعا للحرية التعاقدية لأطرافه، أساسه سلطان إرادة المتعاقدين، فلها حرية في إنشائها وتنظيم إدارتها وحتى نمط رقابتها بشكل يتم التنسيق بين الحرية التعاقدية والمحافظة على الشخصية المعنوية. وبذلك تكون الحرية التعاقدية قد أضيفت مرونة في تأسيس هذا النوع الجديد من الشركات التجارية ومرونة في تنظيم إدارته وتسييره السبب الذي أدى بالمشرع بإضافة مصطلح "بسيطة" لعبارة شركة "المساهمة" في تسمية هذا الشكل الجديد بشركة المساهمة المبسطة (سعيد، ص 560).

ثانياً: شركة المساهمة المبسطة في الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة:

من المعلوم أن للاقتصاد دور كبير في تنمية الدول وازدهارها، بحيث حرصت الدول النامية والمتقدمة إلى تنويع المشروعات الاقتصادية، مستخدمة في سبيل ذلك أدوات وأساليب عديدة، ولعل أهمها المؤسسات الناشئة التي تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، والتي تعتبر أيضا مدخل هاما من مداخل النمو الاقتصادي. إن التغيير الذي يشهده العالم في مجال المعرفة والاقتصاد فرض نمط جديد مملوء بتحديات لمواكبة العالم (غربي، عبدالرحمان، 2022، ص 695).

لذلك اتجهت المملكة العربية السعودية إلى التغيير الاقتصادي، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة الذي نتجت إلى بروز الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، التي تلعب دورا مهما في مجال التنويع الاقتصادي. لهذا اتجه المشرع السعودي إلى إنشاء شكل شركة المساهمة المبسطة، الشركة التي تجسد الإصلاحات والتطور التشريعي في السعودية، التي تتلاءم مع التوجهات السياسية والاقتصادية الوطنية الجديدة لتحقيق رؤية 2030. التي تتضمن تحفيز المستثمرين ولاسيما رواد الأعمال أصحاب المشاريع الناشئة التي تتسم بالجدة والابتكار والتي تساعد على تحفيز البيئة الاقتصادية.

قد واجه التجار ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة صعوبة في تأسيس شركاتهم الصغيرة بالأشكال الشركات الموجودة في النظام بسبب التعقيدات الموجودة فيها وأيضاً لعدم وملاءمتها للشركات الصغيرة، بل أنها صممت للشركات الكبيرة ذات رؤوس أموال ضخمة. ولهذه الأسباب تم إنشاء وابتكار شكل شركة المساهمة المبسطة لمساعدة المستثمرين الذي لا يملكون رؤوس أموال ضخمة ومنحهم مسمى مؤسسة أو شركة ناشئة " Start UP " ¹، هذا المصطلح الذي أصبح من أكثر الكلمات شيوعاً في الآونة الأخيرة، والذي يتكون من جزئين جزء يشير إلى فكرة الانطلاق، وجزء يشير إلى فكرة النمو القوي (غربي، عبدالرحمان، ص 297).

إن استحداث المملكة العربية السعودية لشركة المساهمة المبسطة يعتبر خروجاً عن المبادئ الأساسية لقانون الشركات المعروف ويأتي مواكبا للتطلعات الكبيرة للرؤية الاقتصادية 2030، ويأتي استحداث هذا الشكل جديداً محلياً وعالمياً (التميمي، ص 20)، ونظراً لطبيعته المختلفة التي ستلبي احتياجات ومتطلبات ريادة الأعمال ونمو رأس المال الجريء، كما سيكون بمثابة ذراع استثماري يمكن للشركات الغير ربحية الخاصة للارتقاء بالقطاع الثالث وتحفيز المسؤولية الاجتماعية ².

المبحث الثاني: شروط تأسيس شركة المساهمة المبسطة وأثرها على الاستثمار

إن المنظم السعودي جعل شركة المساهمة المبسطة تخضع في تأسيسها مثل جميع الشركات الأخرى التي تخضع لشروط موضوعية عامة وشروط شكلية خاصة بها، وهذه الشروط التي تميزها عن باقي الشركات والتي تؤثر على الاستثمار.

المطلب الأول: شروط تأسيس شركة المساهمة المبسطة

لتأسيس شركة المساهمة المبسطة يجب توافر الشروط الموضوعية العامة والشروط الخاصة.

أولاً: الشروط الموضوعية العامة:

الشروط الموضوعية العامة هي شروط عامة لجميع أشكال الشركات وهي شروط غير محصورة لشركة المساهمة المبسطة، والمتمثلة في الرضا، الأهلية، المحل والسبب (الباز، 2021، ص 282). ويتحقق الرضا بأن تتجه إرادة الأطراف في شركة المساهمة المبسطة إلى التشارك، حيث تعقد الشركة بالرضا المتبادل بين الشركاء على الارتباط بالعقد، وذلك بصدور إيجاب من الطرف الأول وقبول من الطرف الثاني عند إنشاء عقد الشركة، ويجب أن يصدر خالياً من عيوب الرضا ومن شريك ذو أهلية حسب ما إذا كان شخصاً عادياً أو اعتبارياً (الإنطاكي، 1961، ص 290)، حيث الأهلية المنطبقة بالنسبة للأشخاص العاديين هي الأهلية الخالية من عيوب وانعدام الأهلية والوصول لسن الرشد، والأهلية المنطبقة للشخص الاعتباري هي التقييد في السجل التجاري.

شرط المحل هو تقرير النشاط الخاص بالشركة بما لا يخالف القانون والشريعة، والذي يكون معين ومحدد في العقد التأسيسي للشركة. كما يجب أن يكون ممكناً وليس مستحيلاً جزئياً، مع الالتزام بالحصول على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط التجاري (السعدي، 2004، 211).

¹ يقصد بالمؤسسات الناشئة " Start Up ": كل مؤسسة حديثة النشأة، تولدت من فكرة ريادية إبداعية، وأمامها احتمالات كبيرة لتحقيق النمو والازدهار بسرعة. بورنان مصطفى، وصولي علي، " الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة " مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، سنة 2020، ص 131.

² انظر مقالة بعنوان: "مزايا شركة المساهمة المبسطة في نظام الشركات الجديد"، موقع صحيفة المواطن، 29/06/2020 م <https://www.almowaten.net/2022/06/مزاي-شركة-المساهمة-المبسطة-في-نظام-ال/>

أما شرط السبب فهو السبب الباعث على التعاقد، وهو الذي يتمثل في تحقيق الربح واقتسام الخسائر، ويجب أن يكون مشروعاً وغير مخالف للنظام العام والنظام وإلا كان العقد باطل بطلاناً مطلقاً (السنهوري، 2005، ص 252).

ثانياً: الشروط الشكلية الخاصة:

لا يكفي توافر الشروط الموضوعية العامة لصحة عقد شركة المساهمة المبسطة، بل لا بد من شروط خاصة تضاف إليها حتى ينتج آثار العقد. إن إجراءات تأسيس شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي اشترط تقديم نظام الشركة الأساس الذي يكون معداً من قبل المؤسسين طلبى التأسيس من قبلهم وذلك بأن يشتمل بصفة خاصة على البيانات الأساسية كاسم الشركة، المركز الرئيس للشركة، غرض الشركة، رأس مال الشركة المصرح به، والمصدر والمدفوع منه، عدد الأسهم وأنواعها وفئاتها، مدة الشركة، إدارة الشركة والأحكام الخاصة بذلك، التنازل عن الأسهم، اجتماعات المساهمين، قرارات المساهمين، تاريخ بدء السنة المالية وانتهاءها وأي أحكام وشروط وبيانات أخرى يتفق المؤسسون أو المساهمون على تضمينها في النظام الأساس للشركة ولا تتعارض مع أحكام النظام وذلك وفقاً للمادة الأربعون بعد المائة من نظام الشركات السعودي. قد تبين من النظام أن المنظم ترك مساحة حرة لتضمين أي أحكام وشروط يتفق عليها المساهمون أو المؤسسون على تضمينها في النظام الأساس للشركة بما لا يتعارض مع أحكام النظام، وذلك من مميزات شركة المساهمة المبسطة التي أعطت الشركاء المرونة في تأسيس الشركة.

يتضح أيضاً أن المنظم وضع إجراءات خاصة لتقييم الحصص العينية والتي تعد خطوة جوهرية في تحديد رأس مال الشركة والتي تعد من خطوات إجراءات التأسيس. حيث أورد نظام الشركات السعودي في مادته الواحد والأربعون بعد المئة يعتمد الإلزام بتقييم الحصص العينية من قبل مقيم معتمد على مقدار ما يمثله مجموع قيمتها نصف رأس مال الشركة. إذا قدمت حصص عينية عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها لا يتجاوز مجموع قيمتها نصف رأس مال الشركة، فلا يجب تقييمها من مقيم معتمد، مالم يتفق المؤسسون أو المساهمون على غير ذلك. يتضح من ذلك أن المنظم لم يجعل وجود المقيم المعتمد أمراً وجوبياً في كل الأحوال بس جعله محدد بقيمة معينة، وهذه الحرية التي يعطيها النظام للشركاء قد لا تحقق الموازنة والابتعاد عن تعارض المصالح، حيث أن تحديد رأس المال لا يعود أثره على المؤسسين فقط، بل قد يصل أثر ذلك إلى الغير المتعاملين مع الشركة أو الذين سيتعاملون معها مستقبلاً ممن لم تكن لهم صفة في إقرار هذا التقييم من عدمه، كما أن النظام لم يوضح الأسس التي يتم التقييم على أساسها أو الحد الأدنى من المعايير اللازمة للتقييم، فلماذا لو أوضح النظام وأساس التقييم أو تركها للمقيم المعتمد لما فيه من الحياد والتنظيم (التميمي، 27).

وقد أوردت ذات المادة في حال عدم تقييم الحصة من مقيم معتمد، يكون المؤسسون أو المساهمون مسؤولين ومسؤولية شخصية في جميع أموالهم في مواجهة الغير عن عدالة تقدير هذه الحصص وأداء الفرق نقداً إلى الشركة. مع مراعاة التقادم التي لا تسمع الدعوى في هذه الحالة بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة لدى السجل التجاري أو زيادة رأس مالها بحسب الأحوال (الغامدي، ص 283). إن هذه الفقرة من المادة عالجت جزء تاركة جزء أكبر لم تعالجه، فهنا تطرقت الفقرة إلى ضم ذمة المؤسسين أو المساهمين الشخصية في جميع أموالهم إلى ذمة الشركة وابتعدت عن مبدأ استقلالية الذمم بأن تنحصر ذمة المؤسسين أو المساهمين بمقدار ما قدموه برأس مال الشركة، كما أخذت هذه الفقرة بمبدأ التضامن بين جميع المؤسسين أو المساهمين في مواجهة الغير عن عدالة تقدير هذه الحصص وعن أداء الفرق نقداً إلى الشركة، فهنا يكونوا المؤسسين أو المساهمين الذين لم يقدموا حصصاً عينية وقدموا حصصاً نقدية وكانت واضحة المقدار منذ التقدم بتأسيس الشركة منضمين بدمهم على سبيل التضامن في مواجهة الغير بدمهم الشخصية عن الدعاوى الناشئة عن عدالة تقدير الحصص العينية والتزامهم بأداء الفرق

نقداً إلى الشركة، ويتحفظ الباحث حول هذه النقطة كونه لا علاقة لمقدمي الحصص النقدية بدعوى المسؤولية التي تطرقت إليها هذه الفقرة، حيث تنحصر المسؤولية فيمن قدموا الحصص العينية وحدهم وذلك كون دعوى المسؤولية في هذه الحال متعلقة بالحصص العينية وحدها دون النقدية وفي مدى تقديرها، والأمر الآخر هو تحديد مدة لسماع الدعاوى (بخمس) سنوات من تاريخ قيد الشركة لدى السجل التجاري أو زيادة رأس المال بحسب الأحوال، وهذه الدعوى من له صفة بإقامتها قد يكون الغير، وفي حال كان الغير لم يتعامل مع الشركة أو في حال أصبح دائماً للشركة بعد انقضاء هذه المدة المحددة من تاريخ قيد الشركة لدى السجل التجاري (التميمي، ص 29).

يتضح ان شروط تأسيس شركة المساهمة المبسطة منطوية على شروط موضوعية عامة وشروط خاصة تمتع بها الشركة، لتحقيق الهدف التي أنشأت من أجله الشركة والذي سوف يمضي قدما على اقتصاد الدولة وزيادة استثماراتها.

المطلب الثاني: أثر شركة المساهمة المبسطة على الاستثمار

من المعلوم بأن المملكة العربية السعودية وضعت خطة لتطوير البلاد على جميع الأصعدة لتحقيق رؤية 2030، هذه الرؤية الطموحة التي منذ اطلاقها احدثت فارق كبير في تاريخ المملكة ومن أبرز الأعمال التي قامت بها الدولة لتحقيق هذه الرؤية تطوير المنظومة القضائية وتحديد البيئة التشريعية، ويجب توضيح التالي تطوير البيئة التشريعية يرسخ مبادئ العدالة والشفافية وحقوق الانسان، وهذا يحقق التنمية الشاملة ويعزز التنافسية للمملكة عالمياً التي تحافظ على رعاية الحقوق والمصالح العليا سواء للمواطنين وغير المواطنين، هذا التطوير ينتج عنه تداول القضايا بحرفية مع مواكبة التطور العالمي.

إن وجود ثقة في المنظومة القضائية وقوانين الدولة تشجع المواطنين وغير المواطنين والمستثمرين للاستثمار، وخوض تجربة ريادة الأعمال وتأسيس الشركات والاستثمار فيها، لأن المنظومة القضائية هي واجهة من الوجهات الرئيسية للدولة، إن رؤية 2030 قائمة على ثلاث ركائز وهي مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح،³ وكلها يمكن تحقيقها بطريقة فاعلة بوجود أنظمة مواكبة للتطور في هذا العصر، رؤية 2030 تدرك أهمية القطاع الخاص والشركاء الدوليين لتحقيق الركيزة الأولى "اقتصاد مزدهر"، يعد القطاع الخاص شريكا استراتيجيا في بناء اقتصادات قوية لدول العالم، الأمر الذي جعل القيادات السعودية تولي له اهتماما كبيرا لدفع عجلة النمو الى مستويات عالمية، ولأن قطاع الاستثمارات التجارية يعد محركا رئيسيا للاقتصاد، لذا فهو بحاجة الى تشريعات متكاملة تواكب المتغيرات العالمية في الانظمة الاستثمارية، ولتحقيق ذلك تم تطوير وتعديل نظام الشركات، ولهذا تم إنشاء شكل جديد من أشكال الشركات وهو شركة المساهمة المبسطة، لهذا النظام أتى موافق مع أنظمة التجارة الدولية لتحقيق وتعزيز التنافسية الاقتصادية على المستوى الدولي، ويسهل إجراءات الأنشطة التجارية ويحقق لها الحماية التشريعية. ان شركة المساهمة المبسطة ستساهم في تشجيع الاستثمار الجريء، وعالجت التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والناشئة وريادة الأعمال، التي تشكل المعدلات الكبرى وإعطاءها المرونة اللازمة لمواصلة نشاطها التجاري.

إن نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي 21% فيما ان معدل هذه الشركات في أكبر اختصارات العالم بحدود 46%. ومنذ إطلاق رؤية 2030 وصل عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية الى أكثر من 892 ألف شركة.⁴ وذلك بسبب توجه الدولة لدعم الابتكار وريادة الأعمال وهذا العدد وصل قبل ظهور نظام الشركات الجديد

³ انظر: رؤية 2030 <https://www.vision2030.gov.sa/ar>

⁴ انظر: <https://www.alarabiya.net/aswag/economy/2023/05/31/عدد-المنشآت-الصغيرة-و-المتوسطة-في-السعودية-تجاوز-1-2-مليون-وحدة-في-الربع-الأول-2023>

وتحديدا شكل شركة المساهمة المبسطة، مع صدور شكل شركة المساهمة المبسطة واعطاءها المرونة اللازمة وخفض بعض التكاليف منها، سوف تحقق وجود شركات صغيرة ومتوسطة للوصول للنسبة العالمية.

ختامًا المملكة العربية السعودية اليوم بحالة خوض تجربة جديدة ومختلفة كليًا من خلال إعادة صياغة الكثير من التشريعات إلى تحقيق رؤية، 2030 لنمو اقتصادها وطرح نظام الشركات الجديد واتخاذ شكل شركة المساهمة المبسطة منح المملكة انفتاح أكثر للمنطقة كاملة وللمستثمرين بشكل عام، المملكة ارتفعت لأعلى المعايير وطبقت أفضل الممارسات. وأصبحت اليوم من الدول المختصة في المنطقة بسبب هذه التشريعات.

الخاتمة:

شركة المساهمة المبسطة شركة حديثة النشأة محليا وعالميا في عالم الشركات والأعمال، إلا أنها اتخذت شكل مستقل عن باقي الشركات وتمتع بخصائص ومميزات جاذبة ومنافسة في عالم الاستثمار. بسبب تمتعها بالمرونة وطبيعتها القانونية المختلطة التي تجمع بين الاعتبار المالي والشخصي، الذي أعطى الشركاء حرية في التعاقد في الشركة بما يوافق تطلعاتهم بدون مخالفة النظام. شركة المساهمة المبسطة كيان قانوني يناسب جميع المشاريع والنشاطات الاقتصادية، تحديدا الشركات الناشئة والمتوسطة، فهي شركة لها تقدير كبير من قبل المستثمرين. نظرا لأهمية البيئة القانونية التجارية في السعودية، التي تؤثر على اقتصاد الدولة، أولى المنظم اهتماما بالغا لخلق هذا النوع من الشركات لخلق بيئة تنافسية بين التجار وإعطاء فرصة لأصحاب المشاريع الصغيرة للدخول في المنافسة.

وأخيرا نظام الشركات السعودي الجديد، نظام يتماشى مع جميع التطورات الاقتصادية في بيئة الأعمال، ويتماشى مع رؤية 2030 التي تدعم البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق إعداد بيئة قانونية وتشريعية متطورة وتنافسية.

النتائج:

- نظام الشركات لم يضع تعريف خاص بشركة المساهمة المبسطة بل اكتفى بوضع الأحكام الخاصة بها.
- أن المنظم السعودي في نظام الشركات تبنى فكرة الطبيعة المختلطة لشركة المساهمة.
- أن المنظم السعودي بتنظيمه لشركة المساهمة المبسطة قد تبنى مبدأ سلطان الإرادة في قانون الشركات وأعطاه مفهوما جديدا ومكانة متميزة.
- شركة المساهمة المبسطة شكل من أشكال الشركات الجديد وهو شكل مستقل عن شركة المساهمة.
- حرص المنظم السعودي على تسهيل الإجراءات اللازمة لشركة المساهمة المبسطة وإكسابها طابع المرونة والتيسير في الإدارة، لاستهداف المستثمرين والتجار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

- نوصي بوضع تعريف خاص لشركة المساهمة المبسطة يوضح فيها، استقلال شركة المساهمة المبسطة عن غيرها من أشكال الشركات الأخرى.
- نوصي بتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات وذلك بتوضيح الأحكام المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة.
- نوصي بتوضيح الشروط الخاصة بالنسبة للشركاء عند تقييم الحصص العينية.

المراجع

الكتب:

1. السباعي، أحمد شكري، (2005). الوسيط في الشركات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، في شركات المساهمة المبسطة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، ج 5، ط 1. دار نشر المعرفة.
2. السعدي، محمد صبري، (2004)، شرح القانون المدني الجزائري، النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام والتصرف القانوني، ج 1، ط 2. عين مليلة، الجزائر.
3. السنهوري، أحمد، (2005). الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، العقود التي تقع على الملكية، الهبة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح، ج 5، ط 3. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
4. العريني، محمد فريد، والسيد القي، (2003). القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار، الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
5. الغامدي، عبد الهادي محمد، (2022). القانون التجاري السعودي وفقا لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد 2022، ط 6. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
7. الإنطاكي، رزق الله، (1961). الوسيط في الحقوق التجارية البرية، ج 1، مطبعة جامعة دمشق.

الرسائل والمجلات العلمية:

1. التميمي، محمد إبراهيم، (2022). شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات الجديد.
2. الصالح، عبد الرحمن بن نبيل، (2021). شركة المساهمة المبسطة: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الحقوق، جامعة الكويت.
3. بالطيب، محمد، (2022). الطبيعة القانونية للشركة: رؤية حديثة دفاتر السياسة والقانون. مج 12، ع 2، ج 1.
4. بورنان مصطفى، و صولي علي، (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة. مجلة دفاتر اقتصادية، ج 11، ع 1.
5. رحال، محمد ثائر، (2023). شركة المساهمة المبسطة في نظام الشركات الجديد، المجلة العربية للنشر العلمي: 56.
6. عبد الرزاق، الباز، (2021). الوضع القانوني للشريك في شركة المساهمة المبسطة. مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية: 21.
7. عبيابة، إسماعيل، (2017). الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة. مجلة المرافعة: 24.
8. غربي، علي، و عبدالرحمان، بن سالم أحمد، (2022). شركة المساهمين البسيطة بين الحفاظ على الطابع المالي وتعزيز الاعتبار الشخصي: دراسة مقارنة. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: مج 7، ع 2.

الأنظمة واللوائح:

1. نظام الشركات الصادر بمرسوم ملكي رقم م / 132 وتاريخ 1434/12/1 هـ

المواقع الإلكترونية:

1. د. السلطان، عبد الله بن إبراهيم، نظام شركات المساهمة المبسطة وتعزيز ريادة الأعمال، صحيفة رواد الأعمال، أغسطس 2022م، ص 32
2. مقالة بعنوان: "مزايا شركة المساهمة المبسطة في نظام الشركات الجديد"، موقع صحيفة المواطن، 29/06/2020م <https://www.almowaten.net/2022/06/مزايا-شركة-المساهمة-المبسطة-في-نظام-ال/>
3. رؤية 2030 [/https://www.vision2030.gov.sa/ar](https://www.vision2030.gov.sa/ar)
4. [تجاوز-2-1-مليون-وحدة-في-الربع-الأول-2023](https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/05/31/تجاوز-2-1-مليون-وحدة-في-الربع-الأول-2023) [عدد-المنشآت-الصغيرة-و-المتوسطة-في-السعودية-](https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/05/31/عدد-المنشآت-الصغيرة-و-المتوسطة-في-السعودية-)

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتورة/ إيمان إحسان سامي إحسان، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.2>